

جدار الفصل العنصري في القدس الواقع العملي لفرض حل إسرائيلي نهائي

• عليان الهندي

• باحث في الشؤون الإسرائيلية. ألف العديد من الدراسات منها سياسة الفصل والعزل "قراءة في المشروع الإسرائيلي" والجدار الفاصل "وجهات نظر إسرائيلية في الفصل أحادي الجانب". وترجم العديد من الكتب عن العبرية من أهمها الانتفاضة أسباب ومميزات وخصائص عام 1992 والطعم في المصيدة لشلومو غازيت عام 1998 وكتاب أسياذ البلاد لعقيبا إدار وعديت زرطال 2006.

لا يمكن الحديث عن جدار الفصل العنصري في القدس الشرقية من دون الحديث عن بقية الإجراءات الإسرائيلية التي مورست بحق هذه المدينة خلال العقود الأربعة الماضية. لأن بناء الجدار جاء مكملاً لهذه الإجراءات التي لها انعكاسات سياسية واجتماعية واقتصادية ليس على مدينة القدس لوحدها بل على كل الضفة الغربية. وعليه، لم يكن بالإمكان الحديث عن الجدار من دون الحديث عن بقية الإجراءات التي اتبعت بحق هذه المدينة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ترسيم جدار الفصل العنصري في القدس الشرقية لم يتم بناء على حدود الرابع من حزيران عام 1967، أو بناء على التوسيعات المتعاقبة التي أجرتها الحكومات الإسرائيلية في حدود المدينة، بل جاء هذا الترسيم منسجماً ومتكاملاً مع الأطماع الإسرائيلية في كل أراضي الضفة الغربية.

ولا بد من الإشارة إلى الصعوبات التي تواجه أي باحث حين يحاول الفصل بين ترسيم الجدار في القدس وبين ترسيمه في بقية مناطق الضفة الغربية، نظراً لعدة عوامل أهمها موقع القدس الجغرافي الذي يفصل بين شمال الضفة الغربية عن جنوبها. لكنني سأحاول قدر المستطاع الفصل بين مساري الجدار وشرح الإجراءات الإسرائيلية التي جرت بحق المدينة المقدسة.

كما لن أتطرق في هذا الموضوع إلى رأي المجتمع الدولي الذي لم يكن له تأثير يذكر، أو إلى رأي المؤسسات الدولية تاركاً المجال لغيري للحديث في هذا الموضوع.

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى التسلسل التاريخي لفكرة الجدار وتحويلها إلى واقع عملي على الأرض.

مدخل تاريخي

تعود فكرة بناء جدار حول فلسطين إلى عام 1923 عندما كتب منظر اليمين الصهيوني في الحركة الصهيونية زئيف جابوتنسكي مقالا عنونه بـ "الجدار الحديدي"¹، طالب فيه ببناء جدار حول فلسطين مع عدم منح العرب الفلسطينيين الذين يشكلون الأكثرية الساحقة في فلسطين أية حقوق وإبقاء قضيتهم مفتوحة لحلول يفرضها الأمر الواقع². لكن الفكرة جمدت نتيجة قناعة داخل الحركة الصهيونية أن الحل مع العرب الفلسطينيين هو من خلال الطرد والتهجير وليس من خلال بناء الجدران.

وبعد حرب عام 1967 ونتيجة لعدم قدرة إسرائيل على تهجير كل الفلسطينيين في هذه الحرب - هجر 400 ألف فلسطيني منهم 200 ألف من منطقة أريحا³ - بدأت حركة تهجير طوعية للفلسطينيين في القدس حيث أشرف على هذه الحركة الجنرال الإسرائيلي وقائد المنطقة الوسطى في ذلك الوقت رحبعام زئيفي بتعليمات من رئيس الأركان إسحاق رابين⁴، حيث وضعت حافلات في باب العامود ومنح كل من يرغب بالسفر مبلغ من المال وغطاء وغذاء⁵. في حين جرت حركة هجرية قسرية في منطقة

¹ . أهد قطبي الحركة الصهيونية (الأول بن غوريون) والأب الروحي لليكود. الغريب في أمر هذا الرجل أنه خرج من فلسطين وعاش في الولايات المتحدة ومات فيها إثر خلافات وقعت بينه وبين بن غوريون الذي تبنى سياسة واقعية وافق من خلالها على فصل الأردن عن فلسطين وعلى قرارات التقسيم والمفاوضات مع العرب وغير ذلك من السياسات، على عكس ما كان يطالب به جابوتنسكي. كتب مقاله الجدار الحديدي عام 1923. وعندما تعرض للانتقادات كتب مقالة أخرى بعنوان "أخلاقية الجدار الحديدي".

² . نفس المصدر

³ . www.shaml.com

⁴ . لقاء مع رحبعام زئيفي، جريدة حداثوت العبرية، 1990.

⁵ . لقاء مع محمود العتال الذي شاهد الأمر بام عينه.

قلقيلية عندما شرعت القوات الإسرائيلية بهدم المنطقة وتحميل السكان في شاحنات عسكرية، بهدف توسيع "الخاصرة الضيقة" لإسرائيل على حد وصفها⁶. ورغم الإجراءات الإسرائيلية إلا أن الفلسطينيين ظلوا متمسكين في أرضهم، مما حدا بإسرائيل إلى سن القوانين المختلفة التي تقيد وجود الفلسطينيين في كل مناطق الضفة الغربية وعلى رأسها القدس الشرقية التي عملت خلال العقود الأربعة الماضية على تحويلها إلى مدينة فرعية⁷ عند العرب الفلسطينيين بعد أن كانت العاصمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهم.

وخلال الانتفاضة الأولى شددت إسرائيل من إجراءاتها بحق الفلسطينيين ومنعت دخولهم إلى القدس الشرقية إليها إلا بتصاريح خاصة ووضعت الحواجز العسكرية لتطبيق هذه القرارات.

وفي عام 1995 طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق فكرة بناء جدار فصل عنصري في كل الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وطلب من وزير الشرطة حينها موشيه شاحل ترأس لجنة سميت لجنة "منطقة التخوم" لوضع خطة لبناء جدار فصل عنصري في الضفة الغربية تأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية لإسرائيل في هذه المنطقة بما فيها القدس الشرقية. لكنه لم يطبق هذه الفكرة لخشيته من ردة فعل المستوطنين الراضين لهذه الخطوة التي اعتبروها تنازلا عن أرض "الأبائ والأجداد"⁸. وفي شهر مارس من عام 1996 قررت الحكومة الإسرائيلية إقامة معابر في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية⁹. وفي عام 2000 قررت الحكومة

⁶ . لقاء مع المؤرخ الفلسطيني عباس نمر في 20/3/2007.

⁷ . رامون أمنون، السياسة الإسرائيلية في القدس الشرقية، ص 13، بحث صادر عن مركز القدس للدراسات الإسرائيلية، 1993.

⁸ . إدار عقيبا وعديت زرطال، أسياد البلاد، المستوطنون ودولة إسرائيل 1967-2004، ترجمة عليان الهندي، ص 489، 2006.

⁹ . لابين يحزقييل، حاجز الفصل، ورقة عمل، ص 2، بيتسيلم، سبتمبر 2002.

الإسرائيلية برئاسة إيهود براك إقامة حواجز أمام السيارات المتوجهة من الضفة الغربية إلى إسرائيل والقدس¹⁰. وفي شهر حزيران من عام 2001 قررت حكومة شارون تشكيل طاقم تخطيط برئاسة رئيس مجلس الأمن القومي الجنرال عوزي ديان لترسيم الجدار في الضفة الغربية والقدس الشرقية¹¹. وفي شهر حزيران من عام 2002 قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية والقدس الشرقية¹². وترأس اللجنة القائمة على مشروع الجدار المستوطن من مستوطنة كفار أدوميم القريبة من القدس الشرقية العقيد احتياط داني تيرزا¹³.

أهداف إسرائيل في القدس

1. عزل وفصل القدس الشرقية عن بقية أراضي الضفة الغربية وإقامة القدس الكبرى.
2. تهجير وتفريغ القدس الشرقية من السكان العرب وترحيلهم الضفة الغربية أو إلى أي مكان آخر.
3. في حال عدم تمكنها من تهجير العرب، فعلى الأقل حشرهم في أحياء صغيرة محاطة بالمستوطنات والجدران والشوارع، وتكون غير قابلة للنمو والتطور السكاني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي¹⁴.

¹⁰ . نفس المصدر.

¹¹ . نفس المصدر، ص 3

¹² . بن أوف، شارون قرر إقامة جدار فاصل على طول الخط الأخضر والقدس، صحيفة هآرتس، 2002.

¹³ . إدار عقيبا وعديت زرطال، أسياذ البلاد، المستوطنون ودولة إسرائيل 1967-2004، ترجمة عليان الهندي، ص 485، 2006.

¹⁴ . حزان أنا وأمنون رامون، ترسيم حدود القدس، ص 20، مركز القدس للدراسات الإسرائيلية، 1995.

4. خلق حقائق على الأرض مثل إقامة مستوطنات ومناطق صناعية وسياحية يهودية ودعم هجرة اليهود إلى المدينة وضواحيها بهدف إيجاد أغلبية يهودية في القدس الشرقية.

5. المحافظة على سيادة إسرائيل على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية نظراً لما تدعيه من حقوقها في الحرم القدسي الشريف وفي غيره من الأماكن، ومنع الوصول إليها¹⁵.

قوانين

أدخلت الكنيست تعديلات على قانون "ترتيب السلطة والقانون" الصادر في 1948/7/26 يخول بموجبه الحكومة بضم أية مساحة من "أرض إسرائيل السابقة" إلى حدود دولتها. ووفق ذلك نشرت سكرتارية الحكومة في 1967/6/28 أمراً تضم بموجبه البلدة القديمة في القدس ومساحات واسعة أخرى (لم تذكر مساحتها) من جميع المناطق، خاصة من الشمال والجنوب إلى دولة إسرائيل. وبالإضافة إلى القانون المذكور، ألغت الحكومة الإسرائيلية البلدية الأردنية والمؤسسات الأردنية الأخرى الموجودة في القدس الشرقية، وحولتها إلى بلدية موحدة - بهذه الطريقة تم ضم 80 ألف دونم إلى حدود مدينة القدس منها ستة آلاف دونم مساحة البلدية الأردنية¹⁶، أي ما يعادل أكثر من 1,5 من مساحة الضفة الغربية.

وفي عام 1981 سنت الكنيست الإسرائيلي قانون جديد أسمته "القدس عاصمة إسرائيل" أكدت فيه على القوانين السابقة. لكن ميزة هذا القانون هو باعتباره قانون أساسي أي لا يتغير إلا بقانون من هذا النوع. وتحدث القانون عن نقل الكنيست

¹⁵ . غيرتسمن حايم، خارطة المصالح الحيوية في يهودا والسامرة، مركز بيغن السادات للدراسات

الاستراتيجية، جامعة تل أبيب ص 9، 1997.

¹⁶ . الهندي عليان، سياسة الفصل والعزل، ص 11، هيئة شئون المنظمات الأهلية، 2002.

ومحكمة العدل العليا ومقر رئيس الدولة إلى القدس (كانت هذه المقرات موجودة قبل هذا التاريخ)¹⁷.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت محكمة العدل الإسرائيلية قراراً في عام 1988 اعتبرت فيه سكان القدس الشرقية سكان دائمون وليسوا مواطنون، لا يحق لهم الحصول على كل الامتيازات التي يحصل عليها اليهودي في المدينة¹⁸.

وعلى نفس الصعيد صدر عن الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة أوامر عسكرية تلغي بموجبها القوانين الأردنية أو تعدلها من أجل استكمال السيطرة على أراضي الفلسطينيين وتهجيرهم بما في ذلك القدس الشرقية ومحيطها، وبلغ مجموع هذه الأوامر (الجديدة والمعدلة) أكثر من 1500 أمر عسكري¹⁹ شملت مختلف مناحي حياة الفلسطينيين.

وبعد بناء جدار الفصل العنصري اتخذت الحكومة الإسرائيلية عام 2004 قراراً سرياً -افتضح أمره مما أدى لتراجعها عنه بعد ضغوطات دولية مختلفة- بتطبيق "قانون الغائب حتى لو كان موجوداً" الإسرائيلي على أراضي الفلسطينيين المصادرة نتيجة الجدار.

إثر هذه القوانين وغيرها بدأت الأجهزة التنفيذية في إسرائيل مثل بلدية القدس والحكم العسكري ووزارة العمل والتأمين الوطني بسن القوانين الفرعية وتطبيقها على الأرض بهدف إفراغ المدينة من سكانها العرب وإحلال المستعمرين اليهود مكانهم²⁰.

¹⁷ . موقع الكنيست على الانترنت www.knesset.gov.il . قسم التشريع، القوانين الأساسية، هو قسم

موجود فيه كل القوانين الأساسية التي سنت منذ تأسيس دولة إسرائيل حتى هذا اليوم.

¹⁸ . لافيدوت، روت، القدس -تصورات قانونية، معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، 1997، ترجمة عليان الهندي.

¹⁹ . شحادة رجا، قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، 1988.

²⁰ . معلم، مزال، هأرتس، قرار سري بتطبيق قانون الغائب على أراضي الفلسطينيين، 2004.

ونتيجة لهذه القوانين والأوامر بدأت المؤسسات التنفيذية في إسرائيل مثل التأمين الوطني وبلدية القدس والجيش الإسرائيلي وغيرها بممارسة شتى أنواع التضييق على سكان الفلسطينيين العرب بهدف إخلائهم من المدينة وخلق وقائع ذات طابع يهودي فيها. ومن هذه الممارسات فرض ضرائب متنوعة وباهظة على السكان الفلسطينيين، وعدم وضع مخططات هيكلية للمناطق العربية في القدس والامتناع عن بناء بنية تحتية تساهم في تطوير المناطق العربية من الناحيتين العمرانية والاقتصادية والخدماتية، وفرض رسوم بناء باهظة.

وبهدف منع عودة المقدسيين الذين اجبروا على ترك مدينة القدس بفعل الإجراءات الإسرائيلية، سنت دولة إسرائيل عدة قوانين وعدلت غيرها مثل قانون "الدخول إلى إسرائيل وتعديلاته، و"قانون إثبات الحياة في القدس" بهدف سحب هويات المقدسيين التي بلغت حتى هذا اليوم أكثر من سبعة آلاف مواطن مقدسي. وقد أجبرت إجراءاتها المختلفة أكثر من 50-80 ألف مقدسي على السكن خارجها كمقدمة لسحب هوياتهم التي تثبت سكنهم داخل المدينة.

ولم تكتف إسرائيل بعمل الجهاز القضائي والتنفيذي في القدس بل أسست شركات مثل شركة تطوير القدس وجمعيات مثل جمعية إعاد وعطيرت كوهنيم بهدف السيطرة على ما يسمى بالممتلكات اليهودية في القدس العربية وشراء العقارات العربية فيها مستخدمة في ذلك كل الوسائل الغير قانونية والغير شرعية من غش وخداع وتزوير لمصادرة وشراء المباني السكنية داخل أحياء البلدة القديمة وخارجها وحولتها إلى مدارس دينية أو كنس، أو مباني للسكن (منزل شارون على سبيل المثال).

استيطان

منذ بداية احتلال مدينة القدس، شرعت إسرائيل وأجهزتها المختلفة بوضع الأسس لأكبر عملية استيطان في مدينة القدس - المنطقة الأخرى التي كانت مستهدفة بنفس مستوى القدس هي منطقة قلقيلية بهدف توسيع الخاصرة الضيقة لإسرائيل في هذه المنطقة - حيث قامت بهدم حي المغاربة في البلدة القديمة (هدمت 135 منزلاً وطردت 100 عائلة و650 شخصاً من هذه المنطقة) وقامت بتوسيع ساحة حائط البراق وبناء حي يهودي فيه.

وفي البلدية الأردنية تمت مصادرة الأراضي العربية لتوسيع المقبرة اليهودية، وقامت بالاستيلاء على عشرات المنازل في سلوان ووضعت مخططات هيكلية لبناء عشرات الشقق في رأس العامود، كما أعلنت عن الأراضي التي يمكن للعرب استخدامها بغرض البناء مناطق خضراء أو سمحت لهم بالبناء على 8% فقط من مجموع الأراضي المخصصة للبناء، واشترطت في الآونة الأخيرة الحصول على شهادة الطابو للبناء داخل المدينة علماً بأن معظم أراضي مدينة القدس إما طابو أو تنتقل بوكالات دورية بين الورثة.

كما شرعت سلطات الاحتلال بمصادرة الأراضي العربية الواقعة خارج حدود البلدية حيث صادرت أراض من 22 قرية عربية (بعضها تم ضمها بالكامل إلى حدود مدينة القدس) ومن ضمنها أراض من مدن بيت لحم وبيت جالا، وبيت ساحور ورام الله والبييرة وبيتونيا بهدف بناء أحياء يهودية جديدة في محيط القدس، بهدف إقامة حزام يهودي استيطاني حول الأحياء العربية لمنع تمددها. ومن هذه المستعمرات ماونت سكوبس وشرق تلبوت والتلة الفرنسية رامات اشكول وجفعات زئيف والنبي يعقوب وراموت وجيلو وهار حوما (جبل أبو غنيم) والجامعة العبرية ومستشفى هداسا. وحتى عام 2004 بلغ عدد السكان اليهود في القدس الشرقية ومحيطها أكثر من 139 ألف يهودي منتشرين في مستعمرات داخل القدس نفسها (إحصاءات أخرى تقدر عددهم بأكثر من

200 ألف نسمة مع ضم المستوطنات الواقعة خارج حدود مدينة القدس مثل معاليه أوميم وغيرها). ونتيجة لذلك تحولت الأحياء العربية في القدس إلى أحياء صغيرة منعزلة عن بعضها البعض وغير قابلة للتطور.

ونتيجة لقرارات المصادرة فيما يتعلق بالمناطق الواقعة خارج حدود مدينة القدس الشرقية، التي زادت إسرائيل مساحتها أكثر من 126 كم متر مربع، والتي تمت مصادرة أراضيها من الفلسطينيين فقد قامت ببناء سلسلة مستعمرات جديدة عليها بهدف فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية وإقامة القدس اليهودية الكبرى. ومن هذه المستعمرات معاليه أوميم من الشرق (تطمح إسرائيل إلى توسيعها لتصبح مساحتها مثل مساحة مدينة تل أبيب التي تبلغ 50 ألف دونم)²¹. أما المناطق التي لم تستطع استخدامها لأغراض البناء اليهودي، فقد أعلنت عنها مناطق خضراء، أو أقيمت فيها معسكرات للجيش مثل معسكر عننتوت (قرب بلدة عناتا) الذي يلتهم مساحات شاسعة جدا من أراضي الضفة الغربية المحيطة بالقدس الشرقية. وفي الآونة الأخيرة شرعت بلدية القدس والمؤسسات الإسرائيلية المختلفة إلى وضع مخطط E1 القاضي بإسكان ما يقارب 500 ألف يهودي خلال العشرون عاما القادمة في المنطقة الممتدة من ميشور أوميم شرقا إلى بيت لحم جنوبا بهدف إقامة القدس الكبرى وفصل جنوب الضفة الغربية عن وسطها وشمالها²².

وعلى أية حال، فقد أصبحت القدس الكبرى بحدودها الحالية تتوغل في أراضي الضفة الغربية من جميع الاتجاهات مثل الأخطبوط. وأصبحت حدودها تصل إلى أريحا والبحر الميت من الشرق وإلى مدينتي رام الله والبيررة وبيتونيا من الشمال، وإلى مدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور من الجنوب.

²¹ موقع بلدية القدس على الانترنت (www.jerusalem.muni.il). مخطط E1 لتوسيع حدود بلدية

القدس من الشرق والجنوب.

²² . نفس المصدر.

طرق التفافية في منطقة القدس

تطلب تطويق المدينة بجدران وقبل ذلك بمستعمرات خلق بنية تحتية من الشوارع تتلاءم والتوسعات الجديدة-القديمة وإيجاد شبكة موصلات لربط شمال الضفة بجنوبها بمعزل عن مدينة القدس بشكل مؤقت إلى حين فصلهما عن بعضهما البعض. ولهذا شقت إسرائيل وما زالت شوارع تتصل بالقدس طولا وعرضا مثل شارع رقم 45 الذي يشق أراضي بيت عور التحتا وبيت عور الفوقا وغيرها من القرى وشارع رقم 443 الذي صادر أراضي بيتونيا ورفات وقلنديا البلد وشارع رقم 60 من رام الله ونابلس إلى القدس وشارع رقم 60 من بيت لحم (غوش عتصيون) وشارع رقم 45 وشارع أريحا-عمان وشارع رقم 1 من معالية ادوميم إلى القدس وشارع رقم 1 داخل القدس وعشرات الشوارع العرضية (37 شارع عرضي) التي تحول خطوط السير من القدس العربية إلى المناطق الغربية من القدس مما أدى إلى نشوء أزمات اقتصادية في المدينة و'أجبرت الكثير من المشاريع الاقتصادية والخدمات الفلسطينية على الرحيل من المدينة إلى الضواحي القريبة. وبالإضافة إلى ذلك، تخطط إسرائيل لشق سكة حديد تربط بين تل أبيب والقدس عبر أراضي الفلسطينيين في قرى شمال غرب القدس. وعلاوة على ذلك، وضعت المخططات الإسرائيلية موضع التنفيذ لاستكمال بناء ما يسمى بشارع محيط (أو مطوق أو حاضن أو عازل) القدس الذي يعتبر معظم الشوارع المذكورة جزءا من المدينة الإسرائيلية إضافة إلى الشارع الذي سيمر من المنطقة الشرقية لمعاليه أدوميم لربط شمال الضفة بجنوبها. الأمر الذي سيؤدي إلى عزل المدينة المقدسة عن امتدادها الطبيعي والسكاني والجغرافي في الضفة الغربية²³.

جدار الفصل العنصري

لم يأت بناء جدار الفصل العنصري في القدس نتيجة لمنع ما أسمته إسرائيل وقف "العمليات الإرهابية والتخريبية". بل جاء بناؤه من أجل استكمال فصل وعزل القدس

²³. نفس المصدر.

بشكل مطلق عن واقعها الجغرافي وعن بعدها العربي الفلسطيني والإسلامي وحشرها في محيط يهودي. ولم تكن فكرة الجدار فكرة جديدة بل هي فكرة قديمة جدا حتى قبل أن يكون وجودا يهوديا مهما في فلسطين. وكان زئيف جابوتنسكي هو أول من طرح فكرة إقامة جدار من خلال مقالين نشرهما عام 1923 سماهما "الجدار الحديدي وضرورة إقامة الجدار الحديدي"²⁴.

وفيما يتعلق بمدينة القدس فقد بدء العمل مبكرا من أجل فصلها وعزلها وذلك من خلال الحواجز التي وضعت على مداخلها منذ سبعينيات القرن الماضي. وفي أواسط عام 1988 طلب من العاملين والموظفين الفلسطينيين (سكان الضفة الغربية وقطاع غزة) التزود بتصاريح من أجل العمل في المؤسسات العربية فيها أو من أجل الدخول إليها وتلقي الخدمات المختلفة فيها).

وفي عام 2002 قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي لشئون الأمن إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي شهر سبتمبر عام 2003 اتخذ قرار من نفس المجلس بإقامة الجدار الفاصل في القدس الذي سمي بمطوق القدس أو حاضن القدس، حيث بدأ العمل فيه مباشرة بعد هذا القرار.

ونظرا لصعوبة العمل وتعقيده على الأرض تقرر العمل فيه على شكل مقاطع حيث أقيم المقطع الأول من الجدار وطوله 10 كم من معسكر عوفر²⁵ (المقام على أراضي سكان مدينة بيتونيا وأراضي سكان قرية رفات) في الغرب إلى حاجز قلنديا في الشرق

²⁴ . موقع زئيف جابوتنسكي على الانترنت، www.geocities.com، أرشيف زئيف جابوتنسكي قسم المقالات.

²⁵ . بيتسيلم، ترسيم العائق حول القدس الشرقية، نشرة صدرت عن المركز بعد عام من قرار محكمة العدل العليا بخصوص الجدار الفاصل في بيت سوريك 2004/6/30.

تم خلاله مصادرة وتخريب أكثر من 800 دونم (المصادرة 300)²⁶. وخلال العمل فيه صودرت أراضي الفلسطينيين وخربت أراضيهم واقتلعت الأشجار المثمرة التي نقلتها إسرائيل إلى فلسطين عام 1948 لزارعتها في المستعمرات والمدن الإسرائيلية. وفيما يتعلق بالمقطع الجنوبي من الجدار الذي يبلغ طوله 10 كم ويمتد من شارع الأنفاق جنوب بلدة بيت جالا إلى بيت لحم وبيت ساحور وصولاً إلى جبل أبو غنيم (تقام في المكان مستوطنة تسمى هار حوما نسبة إلى تسمية الجبل بالعبرية) في الشرق. وخلال ترسيم الجدار صودرت الأراضي العربية في المدن الثلاث (بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا)، بما في ذلك مسجد بلال بن رباح (قبة راحيل) الذي حولته إسرائيل إلى مكان مقدس لليهود^{[27]27}. وخلال مرحلة بناء الجدار تمت مصادرة ما يقارب 71 ألف دونم من أراضي منطقة بيت لحم²⁸.

كذلك تم بناء جدار بطول يبلغ 17 كم يمتد من الطرف الشرقي من بيت ساحور إلى العيزرية في الشمال. وبنى جدار آخر بطول 14 كم من الطرف الجنوبي لقرية عناتا حتى حاجز قلنديا. ومن جهة أخرى تم بناء جدار بطول 14 كم حشر وعزلت فيه خمسة قرى تقع شمال غرب رام الله (بئر نبالا والجديرة الجيب وبيت حنينا البلد والنبي صموئيل) يتم الدخول والخروج منها بواسطة شارع التفافي خاص بالفلسطينيين ومدخلان يقعان في مستوطنة بسجات زئيف وحاجز قلنديا²⁹. وبالإضافة إلى ذلك هناك جدار يمتد من بسجات زئيف حتى مستعمرة مكابيم في الغرب ويبلغ طول هذا الجدار 40 كم تم خلاله حشر أكثر من 60 ألف مواطن

²⁶ . مركز أبحاث الأراضي، جدار الفصل العنصري حول قرى شمال غرب القدس، عدوان توسعي جديد، كانون الأول 2003.

²⁷ . بيتسيلم، ترسيم العائق حول القدس الشرقية، نشرة صدرت عن المركز بعد عام من قرار محكمة العدل العليا بخصوص الجدار الفاصل في بيت سوريك 2004/6/30.

²⁸ . معهد الأبحاث التطبيقية في بيت لحم، لقاء هاتفي مع الباحثة جوليت بنورة حول الأراضي المصادرة من منطقة بيت لحم لصالح الجدار الفاصل في القدس.
²⁹ . نفس المصدر.

فلسطيني (من قرى وبلدات مثل بيت لقسيا وبيت سوريك والقبيبة وبيت إكسا وغيرها) داخل الجدار ينتقلون منها إلى المدن العربية بواسطة بوابات حديدية وأنفاق بنيت خصيصا لهذا الغرض³⁰.

وفيما يتعلق بجدار الشرق، الذي لم يبن بعد، فإن إسرائيل تخطط لبناء جدار يبلغ طوله 40 كم (يضم بداخله مستعمرات معاليه أدوميم وكفار ادوميم وعتوت ونوفي برات وكيدار والمنطقة الصناعية ميشور ادوميم) ويقدر له أن يفصل ويعزل في كانتونات القرى العربية العيزرية وأبو ديس والسواحة الشرقية وغيرها. واعتقد أن بناء جدار معاليه أدوميم سيكون أكبر بكثير مما هو مخطط له لأن بناؤه على الأرض مرتبط بتطبيق المخطط الهيكلي لهذه المنطقة المسمى E1 الذي يدعو إلى إسكان أكثر من 500 ألف يهودي في مساحة تصل حتى المنحدرات الجبلية للبحر الميت بهدف فصل شمال ووسط الضفة عن جنوبها بشكل مطلق.

وعلى أية حال، فإن الجدار الذي تقوم إسرائيل في بنائه حول مدينة القدس سيبلغ طوله إذا بني وفق التخطيط الحالي ما يقارب 145 كم. ويتصف الجدار بعرض يصل من 40-100 متر مربع ومنح حرمة شارع تقدر بأكثر من 250 متر³¹. ويبلغ ارتفاع الجدار الذي بني من الباطون ما يقارب 9 أمتار وضعت على جانبيه كاميرات مراقبة وطرق تراقبية لكشف الأثر يتم تمشيطها بشكل يومي وطرق لدوريات المراقبة. أما الجدران المقامة من أسيجة فهي مزودة بكاميرات وأجهزة استشعار عن بعد³².

³⁰ . قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية بخصوص الجدار في بيت سوريك، 2004/6/30.

³¹ . موقع إسرائيلي على الانترنت للمؤيدين للفصل أحادي الجانب،

WWW.HIPARDUT.ORG.IL، خطط لبناء جدار فاصل.

³² . د عودة خليل والدكتور أحمد موسى، محرران، الاستيطان اليهودي في مدينة القدس، ص 53، جامعة النجاح الوطنية القدس، 2005.

وبالإضافة إلى ذلك، أُقيم في جدار القدس العنصري ما يقارب 14 مدخلا وبوابة ونقطة تفتيش دائمة، أعلنت من خلالها إسرائيل أنها ستتعامل معها وفق الإجراءات المتبعة في المطارات والنقاط الحدودية. وهذه المداخل هي: بدو وبيتونيا (اعتبرته إسرائيل معبرا تجاريا) وقلنديا والرام وبيت إكسا وشعفاط والزعيم وأبو ديس وحزما والسواحة وبيت لحم والخضر وعتصيون ونعلين³³. وتبلغ أطوال هذه المعابر من 350-500 م اقتطعت كلها من أراضي الفلسطينيين. وبلغت تكلفة بعض المعابر ما يقارب تسعة ملايين دولار. أما المعبر فيضم سبعة مسارات للمشاة وثلاثة للسيارات لا تتوفر فيها أدنى المعاملات الإنسانية حيث توصف هذه المعابر بـ "الحلابات"³⁴. وسوف يتوفر في كل معبر مقرات لوزارة الداخلية الإسرائيلية وضريبة الدخل وفرع للبريد وخدمات حكومية حيوية أخرى، بهدف تقديم خدمات لسكان القدس الشرقية الذين لا يرغبون بالتوجه إلى المدينة³⁵.

وسيحّد جدار القدس سبعة مدن عربية (هدف إنشاء القدس الكبرى التي ستبلغ مساحتها ما بين 450-500 كم أي ما يعادل من 9-10% من مساحة الضفة الغربية) رام الله والبيرة وبيتونيا بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا وأكثر من 40 قرية فلسطينية (أكثر من 12 منها ستكون معزولة ومفصولة داخل الجدار عن المدن المذكورة). كذلك سيعرض الجدار خدمات البنى التحتية من صحة واسكان ومواصلات ومدارس وغيرها إلى التعطيل أو إلى أضرار كبيرة جدا لا يمكن إصلاحها لأكثر من 400 ألف فلسطيني يسكنون داخل الجدار أو في محيط الجدار.

³³ .موقع وكالة الغوث دولية على الانترنت، تقارير حول جدار الضفة الغربية، 2004،

. www.un.org

³⁴ . يشبه معبر قلنديا على سبيل المثال حظيرة البقر التي تجري فيها عملية الحلب، وأصل التسمية

يعود إلى سكان قطاع غزة الذين وصفوا الدخول والخروج من القطاع بهذه الصفة.

³⁵ . إدار عقيبا، حاجز خمس نجوم، هآرتس، 2005/6/4.

وعلاوة على ذلك، فإن الجدار الفاصل في مدينة القدس سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى فصل كلي لشمال ووسط الضفة عن جنوبها وما سينتج عن ذلك من انعكاسات سياسية واجتماعية واقتصادية³⁶. وإذا ما أُضيف إلى ذلك جدار أريئيل الذي تخطط إسرائيل لبنائه فإن الضفة الغربية ستصبح مقسمة إلى ثلاثة كانتونات، اثنين في الوسط وآخر في الجنوب

وسيساعد جدار الفصل العنصري في القدس الشرقية إلى إضافة وقائع جديدة على الأرض تسرع في حركة الهجرة الداخلية من القدس الشرقية ومن المناطق المحشورة في كانتونات (مثل قرى شمال غرب القدس) إلى المدن الفلسطينية خاصة مدن رام الله والبيرة وبيت لحم - إضافة إلى هجرة داخلية من منطقة الشمال باتجاه مدينة رام الله تقدرها بعض الجهات بـ 15% من حجم سكان منطقة الشمال. وستخلق الهجرة الداخلية أزمات اقتصادية واجتماعية وبيئية خانقة في هذه المدن التي لا تتحمل بنيتها التحتية ولا مساحات الأراضي الموجودة فيها ولا اقتصادها أية هجرات داخلية. الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الهجرة الطوعية من الضفة الغربية وهو الذي سعت إليه إسرائيل منذ اليوم الأول لاحتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة.

إجراءات اقتصادية

تناغمت سياسة إسرائيل الاقتصادية مع سياستها في مجالات القانون والاستيطان وبناء الجدار حيث عملت ومنذ بداية احتلالها للمدينة على تفرغ المدينة من الاقتصاد الفلسطيني وفك رباطها اقتصاديا مع الضفة الغربية وربطها بالاقتصاد الإسرائيلي بهدف إجبار الفلسطينيين على الرحيل الطوعي من المدينة وفق سياسة "الجذب المعاكس"³⁷. ووفق السياسة المذكورة منعت إدخال المنتجات الزراعية والصناعية واعتمدت الليرة الإسرائيلية كعملة تداول في الضفة الغربية وقطاع بدلا من الدينار الأردني وأغلقت البنوك الأردنية وفرضت ضرائب باهظة على البضائع العربية التي

³⁶ . معلم مزال، أضرار الجدار الفاصل في القدس، هأرتس، 2005 /2/11.

³⁷ . شرغاي نداف، الجدار الفاصل في القدس، الحلقة الثانية، هأرتس، 2005/10/9.

تحتاجها القدس، وحاصرت القطاع السياحي ومنعت القطاع التجاري من العمل مع محيطه - وهما مصدر الرزق الأساسيين في القدس. ونتيجة لتلك السياسة (إضافة إلى السياسات السابقة) ضربت البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تراجع مكانتها الاقتصادية بشكل متواصل، وأدخلت مرافقها الاقتصادية (سياحة وصناعة وتجارة وخدمات) في أزمت متواصلة. ونتيجة للحصار المفروض عليها منذ الانتفاضة الأولى أصبحت المدينة تعاني من ركود اقتصادي مما أدى إلى إفلاس العديد من المنشآت وإغلاق مئات المحال التجارية وهجرة الكثير من المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والتجارية إلى خارج حدود المدينة باتجاه الضفة الغربية. أما المؤسسات والشركات الاقتصادية فقد أغلقت بعضها وطلبت من البعض الآخر تسجيل نفسها كمؤسسات وشركات إسرائيلية. وفي المقابل، ومن أجل ربطها بالاقتصاد الإسرائيلي أقيمت المناطق الصناعية الجديدة (مثل المنطقة الصناعية "عطروت" في قلنديا وميشور أدوميم في الخان الأحمر) من التزود بالبضائع الفلسطينية، وألغيت امتيازات خطوط المواصلات من وإلى القدس وأغلقت الخدمات الصحية والاجتماعية في وجه المرضى. وعندما حان وقت بناء الجدار لم تجد إسرائيل صعوبة كبيرة في إحداث القطع الكلي والنهائي بين أجزاء الضفة الغربية والقدس.

الأبعاد السياسية لجدار القدس

* القضاء على إمكانية حل قائم على دولتين ورفض الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى حقه بالوجود في فلسطين.

* إقامة نظام المعازل والكانتونات في الضفة الغربية كحل نهائي للقضية الفلسطينية حيث يمكن إقامة ثلاثة كانتونات أساسية واحد في الجنوب والثاني في الشمال والثالث في منطقة الوسط إذا ظل مخطط جدار أريئيل وامتدادته وفق المخطط الإسرائيلي قائماً.

* تعزيز الفصل أحادي الجانب كحل نهائي للقضية الفلسطينية وتوفير دعم عالمي لذلك خاصة من قبل الولايات المتحدة.

* يهياً الجدار الفاصل في القدس لعودة الخيار الأردني بقوة في الساحة السياسية الإسرائيلية، على اعتبار أن التقسيم الحالي للضفة لا يصلح لحل. وبالتالي يجب العودة إلى الخيار الأردني والتقاسم الوظيفي في الضفة الغربية.

خلاصة

ما هو مطروح أعلاه هو ما حققته إسرائيل وما تتوقع تحقيقه في السنوات القليلة القادمة. وقد طرحت كل ذلك بعيدا عن الدور الذي يمكن أن تلعبه الأطراف الدولية أو ربما المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين في الحد من المشروع الإسرائيلي في القدس الشرقية.

ورغم الصورة القاتمة المطروحة في ورقة العمل المذكورة إلا أنه لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبه أهل القدس العرب (مسلمين ومسيحيين) في التصدي ومقاومة هذا المشروع الذي لو استسلموا له لتحقق بالكامل. ففي السياق المذكور أود الإشارة إلى أن الفعل الإسرائيلي واجهه رد فعل فلسطيني فردي وجماعي. فعلى سبيل المثال، عملت إسرائيل على تهجير آلاف المقدسيين إلى الضفة الغربية. لكن سحب الهويات وبناء الجدار أديا إلى بدء عودة معظمهم إلى القدس والسكن فيها وفي هذا الإطار تتحدث المعطيات الصادرة عن مركز القدس للدراسات الإسرائيلية عن زيادة عدد السكان المقدسيين حيث كانت نسبتهم في عام 1967 ما يقارب 16% من مجموع عدد السكان فإن نسبتهم وصلت عام 2004 إلى 34% (أي 273 ألف نسمة) في القدس بما في ذلك الشق الغربي منها. لكن المشكلة التي تؤرق سكان القدس هي عدم وجود مساكن تكفي لبقائهم فيها، وأشارت نفس المعطيات أن ما يقارب 20% من الشقق في القدس تابعة لعرب، كذلك لا توجد لمعظمهم مصادر رزق مستقلة تعينهم على الصمود.

لكن ذلك لا يكفي، ففي ظل انعدام موازين القوى وعدم القدرة على تحرير المدينة المقدسة، على الفلسطينيين مؤسسات وأفراد وجماعات العمل سويا من أجل تعزيز صمود سكان القدس ومحيطها وهذا أمر ممكن.